الأمم المتحدة

A/68/209

الجمعية العامة

Distr.: General
22 July 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي وأهمية اللاانتقائية والحياد والموضوعية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٦/١٥٧، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم مزيد من المقترحات والأفكار العملية التي من شأنها أن تسهم في تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي القائم على مبادئ اللاانتقائية والحياد والموضوعية، وأن يقدم تقريرا شاملا عن المسألة إلى الجمعية في دورتها الثامنة والستين.

* A/68/150.

210813 210813 13-41010 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويتضمن هذا التقرير موجزا للتقارير الواردة من حكومات أذربيجان، والأرجنتين، وإكوادور، والبحرين، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وغواتيمالا، وقطر، والمكسيك، وكذلك من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويختتم التقرير بتحديد الشواغل المشتركة وإدراج توصيات بشأن كيفية تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي القائم على مبادئ اللاانتقائية والحياد والموضوعية.

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٥٧/٦٦ المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، أن يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم مزيد من المقترحات والأفكار العملية التي من شأنها أن تسهم في تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي القائم على مبادئ اللاانتقائية والحياد والموضوعية.

٢ – وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان طلبا للحصول على معلومات إلى جميع البعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى التي تتخذ من جنيف مقرا لها. وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، عممت المفوضية طلبا للحصول على معلومات على جميع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، كانت قد وردت ردود من حكومات أذربيجان، والأرجنتين، وإكوادور، والبحرين، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وغواتيمالا، وقطر، والمكسيك، وكذلك من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويرد أدناه موجز للآراء الأكثر صلة بالموضوع.

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

الأرجنتين

٣ – أكدت حكومة الأرجنتين الدور القيادي الفعال الذي تضطلع به على الصعيدين الإقليمي والدولي في تعزيز حقوق الإنسان والذي اكتسبت الأرجنتين من خلاله خبرة واسعة في مجال التعاون الدولي فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وترى حكومة الأرجنتين أن أي تعاون دولي، ولا سيما التعاون الذي يشمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي أن يسترشد بالإنصاف والموضوعية وأن يكون متسقا مع أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. واقترحت حكومة الأرجنتين إنشاء صفحة شبكية بعنوان ”سجل التعاون الدولي“ بحيث تتضمن معلومات بشأن مجالات التعاون ووصفا موجزا للأنشطة التي يمكن أن تعزز إقامة شبكة تعاون وتوفر قدرا أكبر من الشفافية وتيسر تحديد المجالات التي تتوافر فيها إمكانية التعاون ضمن الطائفة الواسعة لحقوق الإنسان. وأكدت حكومة الأرجنتين أن نشر المعلومات عن التعاون الدولي يمكن أن يشكل حافزا للدول الأعضاء لتقدم تقارير منتظمة عن أنشطة التعاون التي تضطلع بها.

أذربيجان

٤ - أبرزت حكومة أذربيجان أن المادة ٣٣ (٢) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة توخت إنشاء آليات وطنية لتعزيز الاتفاقية وحمايتها ورصد تنفيذها. إلا أنها أشارت إلى الافتقار إلى مبادئ توجيهية محددة بشأن إنشاء وتنفيذ هذه الآليات، وهو ما يتسبب في نشوء صعوبات لدى التطبيق العملي للمادة. وأشارت حكومة أذربيجان، في هذا الصدد، إلى ضرورة اعتماد بروتوكول إضافي للاتفاقية يوفر مبادئ توجيهية محددة بشأن إنشاء وتنفيذ الآليات الوطنية لتعزيز الاتفاقية وحمايتها ورصد تنفيذها.

البحرين

٥ - ذكرت حكومة البحرين أنها تعتبر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من آليات الأمم المتحدة، من قبيل مجلس حقوق الإنسان، شركاء هامين في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأكدت أيضا استعدادها لمواصلة تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٦ - وأكدت حكومة البحرين أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة وأن يضع في الاعتبار الخصوصيات الوطنية في مجالات التنمية والتاريخ والثقافة والدين. وأكدت أيضا أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز هو قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أكدت حكومة البحرين أن القضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ينبغي أن يشكل مهمة ذات أولوية للمجتمع الدولي. وذكرت كذلك أن حقوق المرأة والطفل ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من أنشطة حقوق الإنسان. ومن أجل القيام بذلك، ينبغي لكل من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تكثيف جهودها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة والطفل. وفي الختام، أشارت حكومة البحرين إلى ضرورة إدراج حقوق الإنسان في مناهج التعليم، وأبرزت أهمية الدور الهام الذي تضطلع به وسائط الإعلام في توعية الجمهور بحقوق الإنسان.

بيلاروس

٧ - أكدت حكومة بيلاروس التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها كما أكدت موقفها القائل بأن جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، هي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة ومعززة بعضها لبعض. وبينما شددت حكومة بيلاروس على أهمية إيلاء أهمية متساوية لجميع حقوق الإنسان،

أعربت عن قلقها إزاء تسييس حقوق الإنسان وأشارت إلى ضرورة استئصال أي نهج ذي دوافع سياسية في مسائل حقوق الإنسان. وشددت، في هذا الصدد، على ضرورة أن تتقيد الإجراءات الخاصة بمدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، التي اعتمدها المجلس في قراره ٢/٥ من أجل ضمان أن يحافظ المكلفون بالولايات على استقلالهم وحيادهم. وذكرت حكومة بيلاروس أنه ينبغي أيضا للأمم المتحدة معالجة قضايا حقوق الإنسان في جميع البلدان دون استثناء. واقترحت أن تنظر الأمم المتحدة في إمكانية إنشاء ولاية إجراءات خاصة لدراسة التأثير السلبي للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد في تمتع مواطني الدول التي تطبق فيها هذه التدابير بحقوق الإنسان.

إكوادور

٨ - أسهبت حكومة إكوادور في الحديث عن تعاونها مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما فيها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وآليات الإجراءات الخاصة، وعملية الاستعراض الدوري الشامل. وأبرزت حكومة إكوادور الجهود التي تبذلها لتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري، وكذلك التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل لإكوادور. وأقرت حكومة إكوادور بالدعم الذي قدمته شتى منظمات الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لأنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها وزارة العدل وحقوق الإنسان والشؤون الدينية. واقترحت حكومة إكوادور، من أجل الحد من الازدواجية والإفادة إلى أقصى حد من التعاون الدولي، إعلان جميع خطط العمل المقترحة لمنظمات الأمم المتحدة بشأن كل دولة من الدول الأعضاء. واقترحت أيضا أن تُحدَّد مواعيد الزيارات التي يقوم بها ممثلو الأمم المتحدة، بما في ذلك الإجراءات الخاصة، على نحو مسبق بما يكفي لإتاحة إجراء التخطيط المناسب مع جدول أعمال السلطات المختصة لتحقيق أقصى حد من إمكانات تلك الزيارات. وفي الختام، أكدت حكومة إكوادور استعدادها للتعاون وإظهار شفافية الأنشطة التي تضطلع بها فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان.

غواتيمالا

٩ - أشارت حكومة غواتيمالا إلى أنه من الهام، من أجل تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي، تحديد الأسس القانونية والمؤسسية والعملية للتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان. ويشمل ذلك، حسب الاقتضاء، الآثار القانونية الناشئة عن الافتقار إلى التعاون، والحلول الممكنة. واقترحت أيضا وضع أشكال وطرائق

محددة للتعاون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان على الصعد الثنائية والمتعددة الأطراف، استنادا إلى الممارسات الجيدة المحددة من مختلف أصحاب المصلحة، وكذلك وضع أساليب لاستخلاص نتائج هذا التعاون ومعايير لتقييمها.

١٠ - وحددت حكومة غواتيمالا العناصر التالية باعتبارها عناصر هامة في تهيئة الشروط الأساسية اللازمة لتحقيق التعاون الدولي الفعال: (أ) السياسات والخطط وآليات الرصد والتقييم الواضحة التي تكفل الأخذ بالحوكمة الرشيدة؛ و (ب) الالتزام القوي على أعلى مستويات المؤسسات؛ و (ج) الموقف الموحد لجميع مؤسسات الحكومة ذات الصلة الذي ينبغي إجراء جميع المفاوضات مع البلدان المانحة بالاستناد إليه؛ و (د) استعداد البلدان المانحة لمواءمة سياساتها في منح المساعدات مع احتياجات البلدان المضيفة.

المكسيك

١١ - اقترحت حكومة المكسيك أن تشدد الأمم المتحدة على بناء القدرات الوطنية في البلدان النامية بوصفه استراتيجية لكفالة التقيد الكامل بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أعلنت حكومة المكسيك أنه ينبغي للأمم المتحدة زيادة تفاعلها وتعاونها مع أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين، بمن فيهم أعضاء القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وأبرزت أيضا أهمية التعاون ذي المنفعة المتبادلة فيما بين بلدان الجنوب في مجال تبادل المعارف والخبرات.

قطر

١٢ - أبرزت حكومة قطر الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز وحماية وإعمال حقوق الإنسان من خلال مختلف القوانين والسياسات والمؤسسات. وأكدت حكومة قطر دورها الفعال في استضافة المحافل والاجتماعات الدولية المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان. وأكدت كذلك أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة احترام الحق في المساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وفي هذا الصدد، أكدت حكومة قطر أنه ينبغي لحكومات الدول الأعضاء الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وبالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وأبرزت أيضا الحكومة أهمية دعم الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

الجمهورية العربية السورية

١٣ - أعربت حكومة الجمهورية العربية السورية عن قلقها إزاء تسييس حقوق الإنسان، وهو ما من شأنه أن يهدد مصداقية المرجعيات السياسية والقانونية ويقوض التوافق الدولي على آليات التعامل مع مسائل حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أكدت حكومة الجمهورية العربية السورية رفضها الكامل لاستخدام مسائل حقوق الإنسان على نحو انتقائي سعيا إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولمحاولة التأثير في الإصلاحات السياسية الداخلية من خلال المساعدات المالية الدولية.

١٤ - وشددت حكومة الجمهورية العربية السورية على أهمية احترام السيادة الوطنية واستقلال الدول وسلامة أراضيها بوصفه أساسا للتعاون الدولي في سياق تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، على النحو الذي يكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. وأشارت أيضا إلى أنه ينبغي أن تعالج مسائل حقوق الإنسان في المحفل المناسب وهو مجلس حقوق الإنسان، الذي يستعرض مسائل حقوق الإنسان في جميع البلدان من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل. ورأت حكومة الجمهورية العربية السورية أن معالجة مسائل حقوق الإنسان من خلال طرح مشاريع قرارات تستهدف بلدانا بعينها، لا تنسجم مع مبادئ وقيم الأمم المتحدة. وأكدت أيضا حكومة الجمهورية العربية السورية أن الاحتلال الأجنبي يشكل خرقا لحقوق الإنسان وحثت على قيام المجتمع الدولي بمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي.

ثالثا - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

١٥ - أبرز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن حقوق الإنسان تقع في صلب جميع أعمال منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وأكد كذلك المكتب في تقريره أنه يستهدف تعظيم الأثر الإيجابي الذي يخلفه عمله في حقوق الإنسان ومراعاة منظور حقوق الإنسان عند تخطيط برامجه. وفيما يتعلق بالسبل الكفيلة بتعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، اقترح المكتب إجراءات من قبيل (أ) وضع حد للوصم والتمييز والعنف ضد الأشخاص المتعاطين للمخدرات، والمرتهنين للمخدرات، بمن فيهم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن، من أجل تعزيز حقهم في الوصول إلى خدمات معالجة الارتهان بالمخدرات وخدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم، التي تراعي الاعتبارات الجنسانية وتستند إلى الأدلة وحقوق الإنسان؛ و (ب) معالجة مسألة الوصم وتعزيز حقوق الأشخاص المحبوسين في

السجون وغيرها من الأماكن المغلقة في الحصول على الرعاية الصحية المنصفة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية وتستند إلى الأدلة وحقوق الإنسان؛ و (ج) تنفيذ معايير وقواعد الأمم المتحدة المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل بناء نظام لمنع الجريمة والعدالة الجنائية يتسم بحسن الأداء والفعالية والإنسانية.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

١٥ - أبرزت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في تقريرها تقاليدها القديمة والثابتة في التعاون الدولي في ميدان الطقس والمناخ والمياه. وروجت المنظمة للتبادل الحر وغير المقيد للبيانات والمعلومات العلمية عن الطقس والمناخ والمياه بين جميع أعضائها. وأكدت أيضا في تقريرها مساهمة المنظمة في تعزيز حقوق الإنسان في الغذاء والمياه من خلال وضع النظم الإدارية المتكاملة للفيضانات وحالات الجفاف. وفي الختام، أكدت المنظمة أهمية التعاون الدولي القائم على اللاانتقائية والحياد والموضوعية في تنفيذ البرامج والأنشطة الأساسية التي تضطلع بها.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

١٧ - يوجز هذا التقرير الردود الواردة من الدول، ومن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية فيما يتعلق بتعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي القائم على مبادئ اللاانتقائية والحياد والموضوعية. واتفق جميع المجيبين على أن التعاون الدولي أمر أساسي في تعزيز وحماية وإعمال حقوق الإنسان. وأُقر في شتى التقارير المقدمة بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في تعزيز حقوق الإنسان. وأبرزت أيضا الردود الحاجة إلى المزيد من التعاون الدولي الواسع النطاق في ميدان حقوق الإنسان والتنمية استنادا إلى الإنصاف والحياد.

١٨ - وفي سياق التعاون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، أعربت الدول المجيبة عن قلقها إزاء جملة مسائل، من بينها تسييس حقوق الإنسان في الساحة الدولية، وشددت على ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة على نحو محايد ولاانتقائي. وتتضمن توصيات محددة في التقارير ما يلي: (أ) إنشاء صفحة شبكية لتبادل المعلومات المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها فيما بين الدول والمنظمات الدولية؛ و (ب) إدراج حقوق الإنسان في مناهج التعليم؛ و (ج) نشر خطط العمل المتعلقة بالتعاون بين المنظمات الدولية والدول؛ و (د) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ و (هـ) اعتماد بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير مبادئ توجيهية بشأن إنشاء وتنفيذ الآليات الوطنية الرامية إلى تعزيز وحماية وتنفيذ أحكام الاتفاقية.